التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في قوله تعالى

((أَنْ يُـتِـمَّ الرَّضَاعَةَ))

الدكتورة نجاة سعد محمد البكوش

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

كلية الآداب . جامعة بنغازي

2018 . 2017

ملخص البحث

استشهد بعض النحويين بقراءة رفع الفعل في قوله تعالى ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُـتِمَّ الـرَّضَاعة)) على جواز رفع الفعل بعد أنِ الخفيفة؛ فاهـــتـــــمّ البحث بتوثيق القراءات القرآنية التي جاءت في الآية، وتَتَبَّعَ مواضع الاستشهاد بها في كتب النحـو، وتَـوَصَّـلَ إلى نتائج أهمها أنّ قراءة رفــع الفعــل (يــتــم) قراءة أحدثها خطأ النحويين بالتحـــريـــف في أثناء نقل النصوص؛ فضلا عن خلوّ أصول النحو من أن يأتي رفع الفعل بعد أنْ دون فاصل في غير سياق اليقين والإيجاب.

Research Summary

Some of the grammarians cited reading the lifting of the verb in

قوله تعالى ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُـتِمَّ الـرَّضَاعة))

attend to research ؛ ((أنْ)) on the permissibleing to verb raising after documented the Koranic readings that came in the verse, and follow the places cited in the grammar books, and reached the most important is most frequently reading by (يـتـم) results that reading The verb grammatical misrepresentation in the course of the transmission of texts; as well as the originality of the grammar of the verb to come up after that without a bar in the context of certainty and affirmation.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين؛ أما بعد... فمعلومٌ أنّ القراءات القرآنية لقيت عناية واضحة عند النحويين؛ فاستشهدوا بها على استعمالات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وكانت **قراءة رفع الفعل في قوله تعالى ((أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ))** إحدى القراءات التي جاءت في كتبهم؛ لتؤيّد الاستشهاد بجواز مجيء فعل مرفوع بعد أنِ الخفيفة.

وجدير بالذكر أنّ ما دفعني للبحث في هذه القراءة دراسة عنوانها: **موقف ابن عقيل المصري (ت. 769 هـ) من القراءات القرآنية**، حيث ذكر الباحث فيها أنَّ ابن عقيل استشهد بشاهد شعري على مجيء الجملة الفعلية وفعلها متصرف غير دالّ على الدعاء بعد أن المخففة من الثقيلة دون فاصل، وأنَّه عزّز هذا الشاهد بقراءة قرآنية لقوله تعالى ((لمن أراد أن يتم الرضاعة)) برفع يتمّ. (ماهر خضير هاشم، 2010 : المجلد 18، العدد 2) وكأنَّ ابن عقيل ـــ رحمه الله ـــ أول من استشهد بهذه القراءة !

ومن هنا كان الهدف ـ من دراسة **التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في قوله تعالى ((أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ))** ـــ الوصول إلى حقيقة هذه القراءة، من حيث توثيقها، وموطن الاستشهاد بها في كتب النحويين؛ فتلخّصت **مشكلة البحث** في الأسئلة الآتية:

1. إلى من ترجع نسبة قراءة رفع الفعل في قوله تعالى : ((أن يُتِمّ الرَّضاعة)) ؟
2. هل يُعدّ ابن عقيل أول من استشهد بقراءة رفع الفعل في قوله تعالى : ((أن يُـتِـمَّ الرَّضاعة)) من النحويين؟
3. هل تُعدّ قراءة رفع الفعل في قوله تعالى : ((أن يُتِمّ الرَّضاعة)) أصلا بُني عليه قاعدة نحوية؟
4. هل عُرِضَ موطن الاستشهاد المتمثل في رفع الفعل بعد أنِ الخفيفة في كتاب سيبويه [الذي يعد أول سفر مكتوب وصل إلينا في صورة تكاد تكون كاملة في العربية]؟

ولكل ما سبق قُسِّمَ البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: توثيق القراءات في قوله تعالى:
((أن يُـتِـمَّ الرضاعة)) ، وتوجيهها.

المبحث الثاني: قراءة رفع الفعل ((يُـتِـمُّ)) عند النحويين.

المبحث الثالث: موطن الاستشهاد بقراءة الرفع في:
الفعل ((يُـتِـمُّ)) في كتب النحو.

وخُتِمَ البحث بأهم النتائج التي وصل إليها.

المبحث الأول: توثيق القراءات في قوله تعالى ((أن يتم الرضاعة)) ، وتوجيهها.

التوثيق في اللغة مصدر قياسي للفعل وثَّـــق، ومنه وثَّـــقتُ فلانا إذا قلت: إنّه ثقة، من وَثِقَ؛ أي ائتمن. .(ابن منظور، مادة و ث ق) وفي مناهج البحث يصـدق على إشـارة الباحث إلى مصـدر المعلومات بطرائق معينة، (الجبوري، 1993 :51 ـ 52) وتوثيق القراءة القرآنية نسبتها إلى قارئها، إن أمكن ذلك، فضـلا عن الإشارة إلى المصدر الذي وردت فيه. أما التوجيه؛ فهو مصـدر قياسـي للفعل وجَّه، ومعناه في المعجم اللغوي من "وجَّهْتُ الشيءَ: أرسلته في جِهَةٍ واحدة؛ فتوجَّه،" (الراغب الأصـفهاني، 2003 : 529) "ويقال: خرج القومُ؛ فوجَّهوا للناس الطريق توجيها، إذا وَطِئُوه وسلكوه حتى استبان أثرُ الطريق لمن يسلكه." .(ابن منظور، مادة و ج ه) وهذا يعني أنّ التوجيه إرسـال الشيء على جهة واحدة، حتى تتضح وجهته، وهذا المعنى موجود في دلالة المصطلح؛ إذ "يراد به في النحو بيان أنّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية، وموافقة لضـوابط النحو." (د. محمد إبراهيم عبادة، 2001 : 250) والقراءة القرآنية "في الاصـطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه." (الزرقاني، 1988 : 1 / 410) وذكر بعض العلماء أنّ القراءات ثلاثة: متواترة، وآحاد، وشـــاذة، وجعلوا المتواتر السـبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشـرها، والشـاذ ما بقي من القراءات. (مناع القطان، 1995 : 175) وجاءت قراءاتٌ في قوله تعالى ((أَنْ يُتِمَّ الرَّضَـاعَةَ)) شـذّت عن المتواتر في الآية الكريمة من سورة البقرة؛ قال تعالى: ((وَالْـوالِدَاتُ يُـرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَـاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُود لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْـوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوف لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْـعَهَا لَا تُضَـارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَـرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَـاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُـمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) (آية 231)

ولعله من المفيد هنا ملاحظة أنّ هذه الآية تعطي نموذجا لحسـن التعامل بين الزوجين المنفصـلين عن بعضهما ولديهما طفل رضيع؛ فأساس العلاقة بينهما أنه لا ضرار فيها؛ فَعَيَّنَت الحد الأقصى لفترة الرضاعة بحولين كاملين مع التراضي والتشاور ؛ ففي قوله ((لمن أراد أن يتم الرضاعة)) دليل "على أن الإرضـاع في الحولين ليس بحد لا يتعدى ، وانما ذلك لمن أراد الإتمام، أما من لا يريده فله فطم الولد دون بلوغ ذلك، إذا لم يكن فيه ضـرر للولد." (أبوحيان الأندلسـي، 1993 : 2 / 222)

وجمع أبوحيان الأندلسي (ت.745 هـ) القراءات التي وردت فيها؛ فقال: "وقرأ الجمهور ((أن يُـتِـمَّ الـرَّضَاعَةَ)) بالياء من أتـمّ، ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد، والحسن، وحميد، وابن محيص، وأبو رجاء ((تتم)) بالتاء، من تـــمَّ ، ورفع الرضـاعة، وقرأ أبوحنيفة، وابن أبي عبلة، والجارود بن أبي سبرة كذلك، إلا أنهم كسروا الراء من الرضاعة، وهي لغة، كالحَضارة والحضارة، والبصريون يقولون بفتح الراء مع الهاء، وبكســرها دون الهاء، والكوفيون يعكســون ذلك، وروى عن مجاهد أنه قرأ ((الرضـعة)) على وزن القصـعة، وروى عن ابن عباس أنه قرأ ((أن يكمل الرضـاعة)) بضم الياء، وقرئ ((أن يتم)) برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد " أن " في كلام العرب في الشعر." (أبوحيان الأندلسي، 1993 : 2 / 223)

أولا التوثيق:

1 ـ ((الـرّضاعة)) قرئت بكسر الراء. (ابن خالويه :21) قال الفراء (ت. 207هـ): "القراء تقرأ بفتح الراء، وزعم الكسـائي أنّ من العرب من يقول الرّضـاعة بالكسـر ؛ فإن كانت فهي بمنزلة الوكالة والوَكالة، والدِّلالة والدَّلالة، ومهرت الشيء مِهارة ومَهارة، والرَّضـاع والرِّضـاع، في مثل ذلك إلا أن فتح الراء أكثر ، ومثله الحصـاد والحَصـاد." (الفراء، 1980 : 1 / 149). وقال أبو جعفر النحاس (ت. 338 هـ): "لا يعرف البصريون الـرّضاعة إلا بفتح الراء والرضاع بكسر الراء مثل القتال، وحكى الكوفيون كسر الراء مع الهاء، وفتحها بغير هاء." (النحاس: 1 / 156).

2 ـ ((الـرَّضَاعَة)) قرئت رَضْعَة، على مثال قَصْعَة، قراءة شاذة ذكرها ابن خالويه (ت. 370 هـ). (ابن خالويه:21) (أبوحيان الأندلسي، 1993 : 2 / 223)

3 . ((يُـتِـمَّ الرّضاعةَ)) قرئت تَتمَّ الرضاعةُ، من الفعل تمّ، بفتح التاء الأولى ورفع الرضاعة بعدها؛ وهي من الشواذ؛ ذكرها أبو جعفر النحاس (ت. 338 هـ) (النحاس: 1 / 156) وذكرها الأهوازي (ت. 446 هـ) منسوبة إلى ابن محيصن محمد بن عبد الرحمن (ت. 123هـ). (الأهوازي، 1427 هـ : العدد: 23، 111).

4 ـ ((يُـتِـمَّ الـرّضاعةَ)) قرئت بفتح الياء من الفعل تمَّ، ورفع الـرضاعة بإسناد الفعل إليها؛ (البناء، 2001 : 204) وذكر أبو جعفر النحاس (ت. 338هـ) جواز قراءة ((يَـتِـمَّ الـرّضاعة)) بفتح الياء ورفع الرضاعة؛ لأنها في معنى الرضاع. (النحاس: 1 / 156)

5 – نُقِلَ عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قراءة ((أَنْ تُكملوا الـــرضاعة)) (ابن خالويه:21) و((أن يكمل الرضـاعة)) بضم الياء، (الزمخشري، 1 / 278) (أبوحيان الأندلسي، 1993 : 2 / 223) من الفعل أكمل.

6 – ذكر الزمخشري (ت.528 هـ) قراءة "رفع الفعل تشبيها لـ (أن) بـ (ما) لتآخيهما في التأويل." (الزمخشـري، 1 / 278) وذكر أبو حيان أنّ النحويين نسـبوها إلى مجاهد، (أبوحيان الأندلسـي، 1993 : 2 / 223) ولعله ابن جبر المكي المقرئ المفسّر (ت.103هـ). (ينظر: مقدمة التحقيق/ أبوحيان الأندلسي، 1993 : 1 / 19) (د.أحمد العمراني، 2011: 8 / 219)

والعلماء صنّفوا القراءات؛ فابن جني (ت. 392 هـ) جعلها نوعين: الأول: قراءات مقبولة وهي ما ضمّنه ابن مجاهد في كتابه السبعة، وقراءات شاذة، وهي ما خرج عن السبعة لابن مجاهد، (ابن جني، 2004 : 1 / 32). ومن العلماء من "وضـع ضـابطا للقراءات المقبولة ذا ثلاثة شـروط؛ أحدها موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية، ولو تقديرا، والثاني موافقتها العربية ولو بوجه، والثالث صـحة إسـنادها ولو كان عمّن فوق السـبعة والعشـرة من القراء المشـهورين." (د.صـبحي الصالح، 1979 : 255). ومما سبق يمكن ملاحظة الآتي:

1. قراءة رفع الفعل في ((أن يتمّ)) لم تنسب في كتب القراءات وتفسير القرآن.
2. قراءة رفع الفعل في ((أن يتمّ)) يمكن إدارجها ضمن القراءات التي لم تنقل بإسناد صحيح؛ فهي مردودة ولا تُعد قرآنا.
3. القراءات التي جاءت في قوله ((أن يتم الرضاعة)) كلّها قراءات شاذة.

ثانيا التوجيه

يُعنى توجيه القراءات ببيان وجوهها من حيث اللغة والإعراب والمعنى، وتوجيه قراءة كسر الراء من الرّضاعة لغة ذكرها الفراء (ت. 207هـ) مزعومة من قبل الكسائي عن العرب.

لم يذكر الفراء كسر الراء قراءةً؛ وهي عند ابن خالويه (ت. 370 هـ) قراءة شاذة، (ابن خالويه:21) (أبوحيان الأندلسي، 1993 : 2 / 223) والمتواتر فتحها، وتفسير لغة الكسر أنَّ من العرب من يلحقها بالمصادر الدالة على حرفة، مثل الزراعة والحياكة والكتابة، إذ يذكر الصرفيون أنّ "الغالب في الحِرَفِ وشبهها من أي باب كانت الفِعَالَةُ بالكسر، كالصِّياغة والحِياكة والخياطة والتجارة والإمارة، وفتحوا جوازا في بعض ذلك، كالوَكالة والدَّلالة والوَلاية؛" (الرضي الأستراباذي، 1982 : 1 / 153 ــ 154). فالفعل الثلاثي إن دلَّ على حرفة فالغالب في مصدره أن يكون على وزن فعالة. وكأنَّ في جواز الفتح دليل على أنّ هذه المصادر لا تكون دالة على حرَف في الأحيان كلها؛ فمثلا الرّضاعة تكون دالة على حرفة إن أرضعت الأم غير مولودها بمقابل مالي، فضلا عن أنّ الأم المطلقة ترضع مولودها بمقابل مالي من أبيه. ولا تكون دالة على حرفة إنْ أرضعت مولودها وهي في عصمة أبيه؛ ودليل ذلك فعل الاسترضاع الوارد في الآية ((وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف)) فالزيادة في استرضع دالة على طلب الإرضاع، "والاسترضاع أصله طلب إرضاع الطفل؛ أي طلب أن ترضع الطفل غير أمه،" (ابن عاشور : 2 / 439) ومعنى قوله ((إذا سلمتم ما آتيتم)) "إذا سلمتم إلى المراضع أجورهن، فالمراد بما آتيتم: الأجر ." (ابن عاشور : 2 / 440) وهنا يمكن الزعم بأنّ الرّضاعة بكسر الراء مصدر يُطلق على مدلول الحرفة، والرَّضاعة بفتح الراء مصدر سماعي من الفعل الثلاثي.

أما توجيه قراءة رَضْعَة على وزن فَعْلة فهي مصدر من الفعل رضع؛ وعلى مثال مصدر المرة الذي يتضمن دلالة حدوث الفعل مرة واحدة. قال العكبرى (ت. 616 هـ) :"ويقرأ الرَّضعة بغير ألف على لفظ الواحدة، وفيه بعدٌ؛ لأنّ الرَّضعة هي المرة الواحدة ليست تامة، إلا أن يُنزلها منزلةَ الجنس، أو يكون أوقع الواحد موقع الجمع." (العكبرى، 1996 : 251) ويمكن ملاحظة تناسب دلالة مصدر المرة مع مدة الرضاعة المنصوص عليها، وهي حولان كاملان؛ فالرّضاعة المحدّدة بحولين كاملين كأنها رضعة واحدة، وان أرضعت الأمّ بعد الحولين لا يُعدّ رضاعا. وتتأكد ذلك بنص مدونة الإمام مالك بن أنس (ت . 197 هـ) رحمه الله؛ إذ سئل في كتاب الرضاع "أرأيت الصبي إذا فُصِلَ فأرضعته امرأة بلبنها بعد ما فُصل أيكون هذا رضاعا أم لا ؟ ... قال مالك: الرضاع حولان وشهر أو شهران بعد ذلك.[وسئل أيضا أيكون رضاعا] إن لم تفصله أمه فأرضعته ثلاث سنين ثم أرضعته امرأة بعد ثلاث سنين والأم ترضعه لم تفصله؟ قال مالك: لا يكون هذا رضاعا، ولا يلتفت في هذا إلى رضاع أمه، إنما ينظر في هذا إلى حولين وشهر أو شهرين من بعد الحولين." (مالك: 2 / 407) وهذا يعني "أن الرضاعة المحرّمة الجارية مجرى النسب إنما هي ما كان في الحولين؛

لأن بانقضاء الحولين تمت الرضاعة." (ابن عطية، 2007: 1 / 571) ومما سبق يُفهم أن ما قبل الحولين رضاع كأنه رضعة واحدة، وما بعد الحولين زائد على الرضعة الواحدة، وهذا يتناسب مع قراءة ((أن يتم الرضعة))، ويمكن أن يكون رضعة مصدرا كسائر المصادر التي تأتي على وزن فَعْلة، نحو رحمة، وشدّة؛ فيخلو من دلالة المرة.

وتوجيه قراءة تَتَمّ الرضاعةُ، بفتح التاء من الفعل ورفع الرضاعة: الفعل تَتَمّ فعل لازم، والرضاعة فاعله، وقراءة الجمهور من الفعل المتعدى أتمّ. وكذلك قراءة يَتم الرضاعةُ، بفتح الياء من الفعل ورفع الرضاعة: الفعل يَتمّ فعل لازم، والرضاعة فاعله، وهنا يجوز مجيء المضارع من دون تاء التأنيث مع الفاعل الرضاعة، لأنها تضمنت معنى الرضاع؛ فضلا عن أنّ الرضاعة مجازى التأنيث؛ وجائز أن يؤنث الفعل معها(ينظر: ابن هشام، 1996: 1 / 207) وتوجيه يُكْمِل معناه يُتمّ. أما قراءة رفع الفعل ((يُـتِـمّ)) ففي توجيهها قولان: الأول: أنَّ أنْ مصدرية مهملة، والآخر: أنْ مخففة من الثقيلة. وهذه القراءة هي التي ذكرها الزمخشري وتناقلها بعده النحويون في كتبهم، وأخذت حيزا من تحليلاتهم.

المبحث الثاني: قراءة رفع الفعل ((يُـتِـمّ)) عند النحويين.

نسب الزمخشري (ت.528 هـ) في مُفَصَّله قراءة رفع الفعل ((يُـتِـمُّ)) في قوله تعالى ((أَنْ يُـتِـمّ الرَّضَاعَةَ)) إلى مجاهد؛ فقال: "وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما، قال:

أن تقرآن على أسماءَ ويحَكُما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وعن مجاهد ((أن يُتمُّ الرضاعة)) بالرفع. " (ابن يعيش: 8 / 143) فهل كان يقصد مجاهد بن جبر المكي المقرئ المفسّر التابعيّ (ت. 103 هـ) ؟ أم يقصد ابن أصبغ بن حسان، وهو أبو الحسن البجّاني مؤرخ وأديب أندلسي (ت. 382) ؟ (الزركلي، 2002: 5 / 277 ـــ 278) وعَقَّبَ الخوارزمي (ت. 617 هـ) على كلام الزمخشري؛ فقال: "قال المشرّحُ: ((يُـتِـمُّ)) بضم التاء والرضاعة بالنصب." (الخوارزمي، 1990 : 4 / 128) ولعل قول الأخير فيه خطأ بالتحريف؛ لأنَّ الفعل يُـتُـمُّ بضم التاء على وزن يُفْعُلُ مردود؛ فالثلاثي المزيد بهمزة في أوله (أفعل) مضارعه يُفْعِلُ.

وأحسب أنَّ المشرّح أراد ((تتمّ)) بضم تاء المضارعة؛ لأنّ نصب الرضاعة على المفعولية يكون بضم حرف المضارعة الياء أو التاء. وهذا يعطي إشارة إلى افتراض حدوث خطأ في نقل النحويين، ويتمثل هذا الافتراض في تحريف دلالة قراءة الرفع في قوله تعالى ((أَنْ يُـتِـمَّ الرَّضَاعَةَ)) إذ يمكن أن يُفسَّر موضع الرفع في كلمة ((الرضاعة)) وهو قراءة منسوبة لابن محيصن في الشواذ، ويمكن أن يُفسَّر موضع الرفع في كلمة ((يُتمّ)) ومن ثَمّ حاول النحويون إيجاد تأويل للرفع بما يتناسب مع قواعدهم، ويؤيد صحة افتراض خطأ النحويين خلوّ كتب النحو قبل الزمخشري من هذه القراءة.

وفي مسألة إعمال أن المصدرية محذوفة من غير بدل ذكر أبو البركات الأنباري (ت. 577 هـ) احتجاج البصريين على امتناع إعمال أنْ المصدرية النصب مع حذفها، وهي من عوامل الأفعال، وامتناع إعمال أنّ المشدّدة النصب مع حذفها، وهي من عوامل الأسماء، كما ذكر ضعف أن الخفيفة؛ فقال: "والذي يدل على ضعف عمل أن الخفيفة أنَّه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك تقول: يعجبني أن تفعل؛ فيكون التقدير يعجبني فِعْلُك، كما تقول: يعجبني ما تفعل؛ فيكون التقدير يعجبني فِعْلُك، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبّهَتْ بها في ترك العمل، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ ((لمن أراد أن يُتِمُّ الرّضاعةَ)) بالرفع، وقال الشاعر:

ياصَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسي نُفُوسَكُما وحيْثُما كُنْتُما لاقَيْتُما رَشَدا

أنْ تَحْمِلا حَاجَةً لي خَفَّ مَحْمِلُها وتَصْنَعا نِعْمَةً عِنْدِي بِها وَيَدا

أنْ تَقْرآن على أَسْمَاءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وألّا تُشْعِرا أحدا

فقال: (أن تقرآن) فلم يعملها تشبيها لها بما." (الأنباري، 1961 : 563) وجدير بالذكر أنّ هذه الأبيات بلا نسبة في كتب النحويين. (د. إميل يعقوب، 1996: 2 / 178)

ومما يلاحظ في نص أبي البركات الأنباري مخالفته الزمخشري في نسبة القراءة؛ حيث نسبها لابن مجاهد، وتبعه في ذلك البغدادي (ت. 1093 هـ)؛ (البغدادي، 1973 : 1 / 137) فهل كان يقصد أبا بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت. 342 هـ) كبير العلماء بالقراءات، وصاحب كتاب السبعة في القراءات؟ (ينظر: الرزركلي، 2002 : 1 / 261)

قال ابن يعيش (ت. 643 هـ) : "إن من العرب من يلغي عمل أن تشبيها بما وعلى هذا قرأ بعضهم ((أن يتم الرضاعة)) بالرفع،" (ابن يعيش : 7 / 15) وذكر الزَّمْلَكاني (651 هـ) غرابة الرفع في هذا الموضع فقال: "وأما ((أن يتم الرضاعة)) بالرفع فغريب مجيئه بالقرآن، وتشبيه ما بأن في نحو: (كما تكونوا يولى) أغرب منه." (الزَّمْلَكاني، 1424 : 257)

أما ابن مالك (ت. 672 هـ) فذكر مباشرة أنِ المخفّفة فعلا متصرفا غيرَ دالٍّ على الدعاء بعد فعل قلبي، أو في معناه مستدلا بالشاهد الشعري:

عَلموا أن يُؤمَّلون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعْظَمِ سُؤْلِ

وهو بلا نسبة في كتب النحو . (د. إميل يعقوب، 1996: 6 / 399) ويقول الشاعر القاسم بن معن (د. إميل يعقوب، 1996: 2 / 138):

إني زعيم يا نُوَيْقَةُ إن أمنتِ من الرَّزاحِ

ونجوتِ من عَرض المنون من الغُدُوِّ إلى الرّواحِ

أنْ تَهْبِطِينَ بلاد قومٍ يرتعون من الطِّلاحِ

على نُدْرَة وقوع خبر أن المخفَّفة من الثقيلة جملةً فعلية فعلُها متصـــرّفٌ غيرَ دعاء، ولم يُؤْتَ بفاصـــل بين أنْ والجملة؛ ففي قوله: (علموا أن يؤملون...) بعد فعل قلبي، وفي قوله: (إني زعيم ... أن تهبطين) زعيم وصف يحمل دلالة الفعل زعم.

وذكر ابن مالك (ت. 672 هـــ) قراءة إهمال أنْ في قوله تعالى ((**أن يتمّ الرضاعة**))، واهمالها في قول الشاعر : **أن تقرآن**... مثالين على نُدْرَة وقوع خبر أن المخفَّفة من الثقيلة جملةً فعلية فعلُها متصـــرّفٌ غيرَ دعاء، ولم يُؤْتَ بفاصـــل بين أنْ والجملة؛ ولم يسـبقها فعل قلبيّ، أو ما في معناه. وفضَّـل أنْ تأتي أن الخفيفة بعد فعل قلبي أو ما في معناه بالسـهولة عن إتيانها بغير ذلك، وعَرَضَ مذهب البصريين في كون أنْ ـــ هنا ـ ليست المخفَّفة؛ وانما هي الناصبة للمضارع؛ وأُهْمِلَتْ حملا لها على (ما) المصـــدرية. كما عَرَضَ مذهب الكوفيين في أنّها مخفَّفة من الثقيلة مؤيّدا مذهب الكوفيين؛ حيث قال: "وقول الكوفيين عندى أولى بالصـــواب؛ فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال." (ابن مالك، 1990 : 2 / 44 ـ 45)

وقال الرضي (ت . 688 هـ): "وفي حرف مجاهد ((لمن أراد أن يـــتـــمُّ الرّضاعة)) وذلك إما للحمل على المخففة، أو للحمل على ما المصدرية." (الرضي الأستراباذي، 1996 : 4 / 35)

ونسب ابن هشام (ت. 761 هـ) قراءة رفع الفعل ((أن يُتِمّ الرضاعة)) إلى ابن محيصن، محمد بن عبد الله (ت.123هـ)، وجعلها مثالا لرفع الفعل بعد أنْ، وعـــــــزَّز تمثيله بقول الشاعر : **أن تقرآن**... واصفًا مذهب الكوفيين بالـــزعم؛ حيث قال: "وزعم الكوفيون أنّ أنْ هذه هي المخفَّفة من الثقيلة شذّ اتصالُها بالفعل" مصوّبا مذهب البصريين؛ حيث قال: "والصواب قولُ البصريين: إنها أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية." (ابن هشام، 1995 : 1 / 38)

وجدير بالتنبيه هنا أنّ القراءة المنسوبة لابن محيصن بفتح التاء الأولى ورفع الـرضاعة بعدها، وليست برفع الفعل. ولعل هذا يؤيد افتراض حدوث التحريف في نقل النحويين، فالرفع المقصود به في قراءة ابن محيصن رفع الرضاعة، وليس رفع الفعل.

ونقل ابن عقيل (ت. 769 هـ) تفسيرى قراءة رفع الفعل في قوله تعالى: ((**أن يـتـمّ الرضاعة**)) بعد عرض الشـاهد **علموا أن يؤملون**.... وذلك في موضـــع مجيء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف دون فاصل؛ فالتفسير الأول: أنْ مخففة من الثقيلة، والآخر : أنْ ناصبة للمضارع، وارتفع الفعل بعدها شذوذا. (ابن عقيل، 2009 : 1 / 179) أما الأشموني (ت. 900هـــ) فقد نسب قراءة رفع الفعل إلى ابن محيصن مستشهدا بها على أنّ من العرب من أهمل إعمال أنْ؛ فلم تنصب الفعل المضارع بعدها، ولم يتقدمها علم أو ظن، وذكر قول الشاعر : **أن تقرآن**...ثم عقب بتنبيه قال فيه: "ظاهر كلام المصنف أنّ إهمالها مقيس." (الأشموني : 3 / 420 ـ 421) ويقصد بكلام المصنف قول ابن مالك في ألفيته:

وبعضهم أهمل (أنْ) حملا على (ما) أختها حيث استحقت عملا

ونقل السيوطي (ت. 911 هـ) تخريج قراءة رفع الفعل (يُـتِـمّ) على إهمال أنْ حملا على أختها ما المصـدرية، كما نقل تخريج رفع الفعل على أن المخففة من الثقيلة، ناسـبا التخريج الأخير إلى الكوفيين. (السيوطي: 2 / 362)

ورفض الصبان (ت. 1206 هـ) رفع الفعل (يُـتِـمّ)؛ فقال: " إنّ أصله يُتِـمُّون؛ فهو منصوب بحذف النون، وحذفت الواو للسـاكنين، واسـتصـحب ذلك خطًّا، والجمع باعتبار من تكلف." (الصبان: 3 / 420 . 421)

وتحليل الصـبان يتناسـب مع قراءة أن تكملوا التي تنسـب لابن عباس رضـي الله عنهما. (ابن خالويه:21) وبعد عرض استشهاد النحويين بقراءة رفع (يُـتِـمّ) تتأكّد الأمور الآتية:

1. وجود أخطاء في نقل النصوص عند النحويين؛ فالزمخشري نسب قـراءة رفع الفعـل (يُـتـمّ) لمجاهد، والخوارزمي نقل ضم التاء ونصب الرضاعة، وابن هشام والأشموني نسبا رفع الفعل لابن محيصن، وابن محيصن قرأ برفع الرضاعة، وأبو البركات الأنباري نسبها لابن مجاهد، ووردت في شرح ابن عقيل غير منسوبة.
2. الزمخشري (ت. 528 هـ) أول من عرض قراءة (يُـتـمّ) برفع الفعل في تفسيره الموسوم بالكشاف؛ وكما هو معلوم أن كتاب الكشاف لم يُعْنَ فيه مؤلفه بتوثيق القراءات ونسبتها. ونسبها في كتابه الموسوم بالمفصل في صنعة الإعراب إلى مجاهد.
3. ذكر أبوحيان الأندلسي (ت.745 هـ) هذه القراءة في تفسيره الموسوم بالبحر المحيط، ونقل عن النحويين نسبتها إلى مجاهد.
4. يشير عرض تفسير رفع الفعل (يُـتـمّ) في كتب النحو إلى خلاف بين البصريين والكوفيين؛ فابن مالك نسب للبصريين تفسير رفع يـتـم بإهمال أن الناصبة للمضارع، وللكوفيين بكونها المخففة من الثقيلة، وتبعه ابن هشام في ذلك، غير أنّ ابن مالك يرى أنّ رأى الكوفيين أصوب؛ لأنه لا يلزم إهمال ما وجب إعماله، وابن هشام يذكر صواب رأي البصريين دون تعليل.

وبعد... فإذا كان النحويون قبل الزمخشري (ت. 528 هـ) لم يستشهدوا بقراءة رفع الفعل ((يتـمّ)) فهل يُعدّ رفعُ الفعل بعد أنْ أصلا من أصول النحو؟

المبحث الثالث: موطن الاستشهاد بقراءة رفع الفعل ((يُـتـمّ)) في كتب النحو.

يُعَدُّ تخفيف أنّ ورفع الفعل بعدها مع وجود فاصل أصلا ثابتا في كتاب سيبويه (ت. 180 هـ)؛ حيث يقول: "...وأما قوله: أنْ بسم الله؛ فإنما يكون على الإضمار ، لأنك لم تذكر مبتدأ أو مبنيا عليه. والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء، أنّك تستقبح: قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك، حتّى تقولَ أنْ لا ، أو تُدخلَ سوف أو السين أو قد. ولوكانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعا بعدها كم تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: إنما تقولُ ولكنْ تقولُ." (سيبويه، 1973 : 3 / 165)

ويقصد بإضمار الهاء ضمير الشأن يكون محذوفا، وهو اسم أن المخففة من الثقيلة، أما خبرها فهو جملة. وان وليها فعل متصرف فالفاصل بـــــ لا ، أو تدخل سوف، أو قد. كما ذكر استقباح رفع الفعل بعد أن المخففة من الثقيلة دون فاصل، واستشهد على وجوب الفاصل بقوله تعالى: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) (المزمل : 18) وقوله: ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)) (طه : 87) وقوله: ((لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ)) (الحديد : 28) وموطن الشاهد في الآيات مجيء أن مخففة من الثقيلة جاءت بعد فعل دالّ على اليقين، واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع، دخلت عليه السين في الآية الأولى، وحرف النفي في الآيتين الثانية والثالثة. واستبعادا لتشبيهها بأن المصدرية ذكر سيبويه قراءةً شاذة تؤيد كلامه؛ فقال: "وزعموا أنّها في مصحف أُبَيّ ((أَنَّـــهم لا يقدرون)) وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب." (سيبويه، 1973 : 3 / 166) والمعنى أنّ المخفَّفة من الثقيلة فيها دلالة التأكيد، فالأمر ثابت؛ وذلك لدلالة الجملة الاسمية على الثبات، فرفع الفعل بعد أنْ دليل على أنها مخففة من الثقيلة.

كما يُفهم من كلام سيبويه أنه إذا جاء بعد أنْ فعل منصوب فالجملة فعلية دالة على التجدد والحركة، وتتأكد هذا الفهم من قول سيبويه: "تقولُ: كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك. فأما الجزم فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقولَ ذاك، وأما الرفع فعلى قولك: لأنَّك لا تقولُ ذاك أو بأنّك لا تقولُ ذاك، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره." (سيبويه، 1973 : 3 / 166)

وجدير بالذكر هنا أنّ سيبويه وضع معيارا للتفريق بين المخفّفة والمصدرية الناصبة للمضارع؛ فإن دلّ الفعل الذى قبلها على اليقين فهى مخففة من الثقيلة، وان دل على الظن فهى المصدرية الناصبة للمضارع، وقد يجرى الظن مجرى اليقين، وعندها السياق هو الفيصل؛ يقول سيبويه: "فأمّا ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخلتُ ورأيْتُ فإنّ أنْ تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنّ الثقيلة. فإذا رفعتَ قلتَ: قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك، وأرى أنْ سيفعلُ ذاك. ولا تدخل هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنّه" (سيبويه، 1973 : 3 / 166) وكأنّ المقصود من كلام سيبويه أنّ أفعال الظن تأتى بعدها أن المصدرية، وأن المخففة من الثقيلة، فإذا وقع الفعل مرفوعا بعد أن فهى المخففة، بشرط وجود الفاصل، واستشهد بقوله تعالى: ((وحَسِبُوا أَنْ لا تكونُ فِتْنَةٌ)) (المائدة : 73) على إجراء الظن مجرى اليقين. يقول: "كأنك قلت: حسبتُ أنّه لا يقولُ ذاك؛ وانما حسُنت أنَّه ههنا لأنك قد أثبتَّ هذا في ظنك كما أثبته في علمك، وأنك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم" (سيبويه، 1973 : 3 / 166) وقد قرئت الآية بالنصب ((وحسبوا أن لا تكونَ فتنة)) وتوجيه قراءة النصب حسب جاء بمعناه، وهو الشك، وأن ناصبة للمضارع؛ لأنها تأتى لأمر غير ثابت، وتوجيه قراءة الرفع حسب جاء بمعنى العلم واليقين، وأن مخففة من الثقيلة؛ لأنها لتأكيد ما بعدها، وهما قراءتان سبعيّتان. (القيسي، 1997 : 1 / 416)

ومما سبق يُفهم أنّ دلالة السياق في قولنا: (ظننتُ أنْ لا تفعلُ ذاك) تتضمن معنى التأكيد والثبات واليقين؛ لأنّ أنْ مخففة من الثقيلة، والفعل بعدها مرفوع، وظنّ جاء بمعنى علم؛ وكأنّ الظنّ استقر في الذهن حتى صار علما. كما يُفهم أنّ دلالة السياق في قولنا: (ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك) تتضمن معنى التجدد والتغير والظن؛ لأنّ أنْ مصدرية، والفعل بعدها منصوب، وظنّ جاء بمعناه.

يقول سيبويه: "إن شئت نصبت فجعلتهن [أي ظن وحسب وخال ورأى] بمنزلة خَشِيْتُ وخِفْتُ فتقول: ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك" (سيبويه، 1973 : 3 / 167) مستشهدا بقوله تعالى: ((تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بها فَاقِرَةٌ)) (القيامة : 24) وبقوله تعالى: ((إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ)) (البقرة : 228) فالفعل ظنّ تضمن معنى خاف وخشي.

ويمكن تلخيص مذهب سيبويه في النقاط الآتية:

1. أفعال اليقين تسبق أن المخففة من الثقيلة، فالمقام مقام يقين وايجاب.
2. أفعال الظن تسبق أن المخففة من الثقيلة، إذا تضمنت معنى اليقين.
3. أفعال الظن تسبق أن المصدرية؛ لأن ما بعدها مشكوك في وقوعه.
4. أفعال الظن تسبق أنِ المصدرية؛ لأنها تتضمن معنى الخوف.

يقول سيبويه: "وإنما منع خَشِيْتُ أنْ تكون بمنزلة خِلْتُ وظَنَنْتُ وعَلِمتُ إذا أردت الرفع أنك لا تريد أنْ تخبر أنك تخشى شيئا قد ثبت عندك، ولكنه كقولك: أرجو ، وأطمع، وعسى. فأنت لا توجبُ إذا ذكرتَ شيئا من هذه الحروف، ولذلك ضعُف أرجو أنَّك تفعلُ، وأطمع أنك فاعلٌ. ولو قال رجلٌ: أخشى أنْ لا تفعلُ، يريد أنْ يُخبر أنه يخشى أمرًا استقرّ عنده أنّه كائن، جاز . وليس وجه الكلام." (سيبويه، 1973 : 3 / 167) وبهذا يتأكد أن الخشية والخوف يكونان من أمر لم يحدث بعد، وأحسب أنّ الإرادة مثلهما؛ فقولك: أردتُ أنْ أقومَ. القيام فيه لم يحدث بعد، وليس وجه الكلام أن تقول: أردتُ أنْ أقومُ.

وبناء على ما سبق فإنّ قراءة رفع الفعل (يتم) بعد فعل الإرادة تكون جائزة إذا استقرّ عند فاعلها حدوث الإتمام، وحدوث الإتمام ليس واجبا في الإرضاع. والسياق العام في قوله تعالى:

((وَالْوالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُود لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) (البقرة : 231)

يؤيد دلالة التجدد والتغيّر ، فضلا عن أنّ دلالة الإرادة بعيدة عن دلالة اليقين، وجملة (أراد أن يتم الرضاعة) الفاعل فيها يعود على من الموصولة، والآية تخبر أن الفاعل أراد شيئا ليس مستقرا عنده، وهو إتمام الرضاعة؛ فقد يحدث إتمام الرضاعة وقد لا يحدث؛ لأنّ الآية عيَّنت الحد الأقصى للرضاعة فقط؛ وخيَّرت في إتمامها.

وجاء في التفسير : "وقوله تعالى ((لمن أراد أن يتم الرضاعة)) دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتما فإنه يجوز الفطام قبل الحولين، ولكنه تحديد لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين. وان أراد الأب الفطم قبل هذه المدة ولم ترض الأم لم يكن له ذلك. والزيادة على الحولين أو النقصان إنما يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين." (القرطبي : 3 / 162)

وخلاصة القول في هذا المقام أنّ إتمام الرضاعة ليس حتما، فهو أمر غير ثابت عند الفاعل، ولا يجوز أن تأتي بعده المخففة من الثقيلة؛ وبذلك إن صحّ رفع الفعل (يتم) فعلى إهمال أن المصدرية.

وجدير بالذكر أنّ المبرد (ت. 285 هـ) تبع سيبويه في أنّ الفعل المرفوع تسبقه أن المخففة قبلها فعل قلبي مانعا إلغاء عمل أن. (المبرد : 1 / 30 ـــ 32) أما ثعلب (ت. 291 هـ) فأنشد في مجالسه:

أن تَقْرآنِ عَلَى أسماءَ وَيْحَكُمَا مني السَّلامَ وألّا تُخبرا أَحَدا

وقال: "هذه لغة، تُشَبَّه بما" (ثعلب: 322) أي تشبيه أنْ بما في أنها لا تنصب. وثعلب من نحاة الكوفة (النديم : 110) ؛ ولم يخالف مذهب سيبويه البصري؛ وإنما حاول تأويل النص.

وسأل ابن جني (ت. 392 هـ) أستاذه أبا علي الفارسي عن أن قول الشاعر:

إن تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمةً عندي بها ويدا

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألّا تعلما أحدا

"فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفّف من غير تعويض"

ونقل قول أحمد بن يحيى ثعلب: "شبّه (أن) بـ (ما) فلم يعملها كما لم يعمل (ما)." (الخصائص: 1 / 331 ـ 332) وعرض هذه المسألة في سر صناعته؛ فقال في قول الشاعر:

أنْ تَهْبِطِينَ بلاد قومٍ يرتعون من الطِّلاحِ

"هذا على تشبيه (أنْ) بـ (ما) التي في معنى المصدر على قول الكوفيين، فأما على قولنا نحن فإنه أراد الثقيلة، وخففها ضرورة، وتقديره: أنك تهبطين." (2 / 20)

وجدير بالملاحظة أنّ ابن جني ينسب تشبيه أنْ بما هنا للكوفيين، وفي موضع آخر من الكتاب نفسه ينسبه للبغداديين؛ حيث يقول: "سألت أبا علي عن قول الشاعر : أن تقرآن على أسماء.... فقلت له: لِمَ رفع تقرآن؟ فقال: أراد أنّ الثقيلة، أي أنكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا،

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير أنْ تقرآن، قال: شَبَّه أن بما؛ فلم يعملها في صلتها، وهذا مذهب البغداديين." (سر الصناعة : 2 / 103)

وأيّد مذهب أصحابه بأنّ أنْ لا تشبه ما، لأن المصدرية وفعلها تقع للمضي والاستقبال، ولاتقع للحال، نحو: سرني أن قام زيد، ويسرني أن يقوم غدا، ولا يقال: يسرني أن يقوم، وهو في حال القيام. أما (ما) المصدرية وفعلها فهي للحال دائما، نحو: ما تقوم حسنٌ؛ أي قيامك الذي أنت عليه حسن، مستبعدا التشبيه بين أن وما المصدريتين، ونقل قول أبي علي الفارسي: " وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعلَ بلا عوض ضرورة" (سر الصناعة : 2 / 104) (المنصف: 1 / 278) وقال: "وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الصنعة أسهل مما ارتكبه الكوفيون." (سر الصناعة : 2 / 104)

ولعل ابن جني يقصد بالصنعة عند أستاذه التأويل لإلحاق ماخرج عن قواعد النحويين بما تقرّر عندهم أصلا من الأصول؛ حيث يوضح كلام أبي عليّ عن ضرورة أن تلي أن المخففة الفعلَ دون فاصل بقوله: "هذا أيضا من الشاذّ عن القياس والاستعمال جميعا؛ إلا أنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به، وتُرِك القياس، لأنّ السماع يُبطل القياس." (المنصف: 1 / 279)

وجدير بالتنبيه هنا أنّ أبا علي الفارسي المتوفى قبل عام 370 من الهجرة من نحاة البصرة. (النديم : 95)

وبعد... فيمكن تلخيص موقف النحويين في النقاط الاتية:

1. نصَّ سيبويه على قاعدة تخفيف أنّ ورفع الفعل بعدها مع وجود فاصل، وقبل أنْ فعل دال على اليقين والإيجاب، وتبعه المبرد.
2. لم يخالف ثعلب سيبويه في تأوله رفع الفعل بعد أن؛ لأن في قول الشاعر : **أن تقرآن** جاء الفعل مرفوعا بعد قوله: **أن تحملا حاجة**.. والفعل (تحملان) غير دال على اليقين، فحمل الرسالة غير ثابت الحدوث؛ فلا تناسبه المخففة من الثقيلة، وكذلك لا يوجد فاصل بين الفعل المرفوع وأن؛ ولهذا استُبْعِدَ عند ثعلب أن تكون مخففة من الثقيلة، ولم يجد أمامه إلا أن تكون المصدرية الناصبة للمضارع؛ ولكنها جاءت غير عاملة.
3. أبو علي الفارسي فسر رفع الفعل في قول الشاعر : **أن تقرآن**.. بأنَّ أنْ مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن دون وجود فاصل. وهنا خالف الفارسي قاعدة سيبويه.
4. جعل ابن جني تشبيه أن المصدرية بما المصدرية في إهمال العمل مذهب الكوفيين وفي موضع آخر جعله مذهب البغداديين.
5. اتضح مذهب أبي علي الفارسي في جواز رفع الفعل بعد أن المخففة من الثقيلة، وهي غير مسبوقة بفعل دال عل اليقين، وغير مفصولة عن الفعل المرفوع بفاصل.

خاتمة

انتهى البحث بالوصول إلى النتائج الآتية:

1. لا وجود لقراءة رفع الفعل (يـتـم) في قوله تعالى: ((أن يُـتِـمّ الـرَّضاعة)) حيث لم تثبت في كتب القراءات والتفسير، فضلا عن اختلاف النحويين فيها، وفي نقلها، وكل ذلك يؤكد وجود الخطأ والتحريف من قبل النحويين.
2. أول من ذكر قراءة رفع الفعل ((يـتـم)) الزمخشري، ولم ينسبها في كتابه الموسوم بالكشاف، فهو غير مختص بنقل القراءات وتوثيقها، ونسبها لمجاهد في كتابه الموسوم بالمفصل.
3. لم يكن ابن عقيل أول من استشهد بقراءة رفع الفعل في قوله تعالى : ((أن يُـتِـمَّ الـرَّضاعة)) من النحويين، ولكنه تبع في ذلك الزمخشري كما تبعه الأنباري وابن مالك، وشراح الألفية.
4. كانت قراءة رفع الفعل في قوله تعالى : ((أن يُـتِـمّ الـرَّضاعة)) مخالفة لأصول النحو في كتاب سيبويه؛ فموطن الاستشهاد المتمثل في رفع الفعل بعد أنْ دون فاصل في غير سياق اليقين والإيجاب ليس موجودا في الكتاب الذي يعد أول سفر مكتوب وصل إلينا في صورة تكاد تكون كاملة في العربية.
5. لم يكن بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة خلاف حول مسألة رفع الفعل بعد أنْ دون فاصل في غير سياق اليقين والإيجاب، وكل ما حدث أنّ ثعلب وهو من نحاة الكوفة فسّر رفع الفعل في هذه المسألة بحمل أن على ما المصدرية المهملة، وجاء أبو علي الفارسي وفسر رفع الفعل فيها بأنها مخففة من الثقيلة.
6. بدت مسألة رفع الفعل بعد أنْ دون فاصل في غير سياق اليقين والإيجاب مسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين عند ابن مالك وشرّاح الألفية؛ حيث جعلوا رأي البصريين في رفع الفعل (يـتم) أنّ أنِ الناصبة للمضارع أهملت، وجعلوا رأي الكوفيين أنّ أنْ مخففة من الثقيلة.
7. ثبت أنّ خلاف النحويين البصريين والكوفيين ليس حقيقة، وكل ما ذكر في تفسير رفع الفعل بعد أنْ دون فاصل في غير سياق اليقين والإيجاب منسوبا للبصريين والكوفيين خطأ وتحريف؛ ففي القرن الرابع الهجري نُقِلَ عن البصريين رأيهم المتمثل في أنّ أنْ مخففة من الثقيلة، أما الكوفيون فعندهم أنِ الناصبة للمضارع وأهملت لمشابهتها ما المصدرية. وفي القرن السابع الهجري البصريون عندهم أنِ الناصبة للمضارع وأهملت لمشابهتها ما المصدرية، والكوفيون عندهم أن مخففة من الثقيلة.

مصادر البحث ومراجعه

1. د. أحمد العمراني: موسوعة مدرسة مكة في التفسير، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 2011م.
2. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين.
3. د.إميل بديع يعقوب المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيرو ت ـــ لبنان، ط:1، 1996م.
4. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصـــاف في مســـائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصـاف من الإنصـاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السـعادة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: 4، 1961م.
5. الأهوازي، أبو علي الحســـن بن إبراهيم: مفردة ابن محيصـــن المكي، تحقيق: د. عمار أمين الدّدُّو، مجلة الأحمدية، العدد: 23، محرم 1427 هـ.
6. البغدادي، عبد القادر بن عمر: شـــرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقّاق، مكتبة دار البيان، مطبعة زيد بن ثابت دمشق، ط: 1، 1973م.
7. البناء، شـــهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي: إتحاف فضـــلاء البشـــر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م.
8. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق: عبد الســلام محمد هارون، النشــرة الثانية، دار المعارف، مصر.
9. ابن جني، أبو الفتح عثمان:

ـ الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين.

ـ سر صناعة الإعراب، تقديم: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة 2004م.

ـــــ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء الراث القديم، ط: 1، 1954م.

10. أبوحيان الأندلســي، محمد بن يوســف: تفســير البحر المحيط، تحقيق الشــيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1993م.

11. ابن خالويه، أبوعبد الله الحسين بن أحمد: مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة.

12. الخوارزمي، القاسم بن الحسين: التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثمين، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1990م.

13. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت. 502هـ) : المفردات في غريب القرآن، حققه وقدم له: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، 2003م.

14. الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:

ـــ شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: 2، 1996م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1982م.

15. الزرقاني: محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1988م.

16. الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م.

17. الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف، دار الكتاب العربي.

18. الزَّمْلَكاني، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف: كتاب غاية المحصّل في شرح المفصّل، تحقيق: رسالة ماجستير إعداد الطالبة: أسماء بنت محمد صالح الحبيب، مخطوط في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1424 هـ.

19. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين.

21. الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين.

22. د.صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 11، 1979م.

23. ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

24. ابن عطية، عبد الحق بن محمد بن عطية الأندلسي: تفسير ابن عطية، وزارة الأوقاف القطرية، ط: 2، 2007م

25. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل: شـــرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.

26. العكبري، أبو البقاء: إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط: 1، 1996م.

27. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوســـف نجاتي، محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

28. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

29. القيســي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الديين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 5، 1997م.

30. مالك بن أنس: المدونة الكبرى، دار صادر، بيروت.

31. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدويي المختون، دار هجر، ط: 1، 1990م.

32. ماهر خضير هاشم: موقف ابن عقيل المصري (ت. 769 هـــ) من القراءات القرآنية، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 18 ، العدد (2): 2010.

33. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضـــب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضـــيمة، عالم الكتب، بيروت.

34. د.محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 2، 2001م.

35. د. مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، ط: 27، 1995م.

36. ابن منظور، محمد بن مكرَّم: لسان العرب، طبعة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان.

37. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، النور الإسلامية للطبع والنشر والتوزيع.

38. النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق: الفهرست، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس.

39. ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله جمال الدين الأنصاري:

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: د. هادي حسن حمُّودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 3، 1996م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 1995م.

40. د. يحيى وهيب الجبوري: منهج البحث وتحقيق النصـــوص، دار الغرب الإســـلامي، ط: 1، 1993م.

41. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.